

نشرة مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنتراك)

المحتويات

وجهة نظر

2.....خطاب وواقع فعالية المعونات

4.....الطريق إلى أكرّا: تنفيذ إعلان باريس بعد باريس

5.....مطبوعات إنتراك

7.....شرح عمليات إعلان باريس

11.....الفقر وانعدام فعالية المعونات في افريقيا

ممارسة ما نعظ به:

13.....الاستقلالية والنزاهة في فعالية المجتمع المدني

15.....توافق من أجل التعددية

17.....تدريبات إنتراك

في هذا العدد:

إنّ فعالية المعونات وإعلان باريس من أسرع عمليات تكون السياسات في دوائر التنمية – ولكن ماذا على منظمات المجتمع المدني معرفته حولهما؟ ما الذي يحدث الآن وكيف يمكننا التأثير على التطورات فيما يتعلق بالمنتدى الثالث رفيع المستوى في أكرّا في أيلول/سبتمبر؟ في أونتراك 38، يذكرنا براين برات وكيّتي رايت ريفوليدو بأكثر مسائل فعالية المعونات جدليةً بالنسبة للمجتمع المدني؛ ويوصف لنا جوان بكغراي وسارة مولي المجموعات والفعاليات والعمليات الخاصة بفعالية المعونات ذات العلاقة؛ ويلخص أفروداد بحثهم الأخير حول تأثير إعلان باريس على منظمات المجتمع المدني في تسع بلدان إفريقية؛ ويكتشف فرانسوا لوفان أنه لا تزال هناك مسائل تتعلق بالنفوذ لم تحل بعد في منتديات المجتمع المدني حول فعالية التنمية، ويقدم توماس ماست وتوماس بروندين منظور إحدى الوكالات المانحة الرسمية حول حراسة تنوع المجتمع المدني وسط سياسات فعالية المعونات.

وجهة نظر

خطاب وواقع فعالية المعونات

لقد حرك منتدى فعالية المعونات رفيع المستوى في باريس عام 2005 وسط الوكالات الرسمية للمعونات ومنظمات المجتمع المدني عدداً من العمليات التي تركز على تقديم المعونات الجيد. وقد تغير الكثير منذ أن تناولنا موضوع إعلان باريس في نشرة أونتراك 33 في عام 2006 (المتوفرة على الموقع www.intrac.org/pages/previous_ontracs.html)، وهناك الكثير لنناقشه حول دور المجتمع المدني في فعالية المعونات مع مجيء المنتدى رفيع المستوى في آكرا في أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت الحالي، كلما ازدادت الكتابات حول إعلان باريس، كلما أصبحنا أكثر في خطر من تشويش وعدم توضيح المسائل والأجندات الحقيقية. وهناك ميل واضح للناس بأن يدخلوا في نقاش إعلان باريس وفعالية المعونات أسئلة تكون في أفضل الأحوال ثانوية وفي أسوأها مضللة. علينا أن نبقى في بالنا النقاط الرئيسة التالية:

- (1) ما زال من الممكن قبول إعلان باريس كما يبدو ظاهرياً كاتفاقية ما بين الجهات المانحة لرؤية ما إذا كان بالإمكان تحسين كفاءة إدارة المعونات. فإذا قللت إجراءات التوافق تكلفة التحويلات لكل من الجهات المانحة والحكومات المتلقية للدعم فإن هذا أمراً يمكن لمعظم الناس الموافقة عليه.
- (2) من يقرر إذا ما كانت سياسة المعونات لحكومة ما انعكاساً حقيقياً لسياسات تولدت وتم دعمها على أساس ديمقراطي، أم أنها ليست أكثر من انعكاس لمجموعة أوتوقراطية من السياسيين أو موظفي الدولة؟

(3) يبدو أن هناك بعض "الأجندات الخفية" حول مواضيع مثل عمليات الشراء الدولية، والدور المفرط المعطى للبنك الدولي ليكون الحكم فيما إذا كان بلد ما قد انحسر بسبب إعلان باريس أم لا، وهلم جراً. ونظراً للطبيعة التقنية للعديد من المؤشرات، والتي تبدو وكأنها أخذت من دليل عمل يعود للبنك الدولي، ربما لا يأت هذا الأمر كمفاجأة. ولكنه قد يلمح إلى تغييرات كبيرة للدولة المتلقية للمعونات – تغييرات لا يعبر عنها للعيان.

(4) لا يزال إعلان باريس يعتبر كنظرية وسياسة للتنمية بدلاً من اعتباره تحسناً نسبياً بسيطاً في الإدارة العامة. ولدينا نقاشات توتر وكأن إعلان باريس هو الحل التنموي الجديد. وهذا أمر مضلل. من الواضح أنه بإمكاننا تحقيق جميع أهداف إعلان باريس التي من الممكن أن تحسن كفاءة المعونات، ولكن هذا لن يحسن بالضرورة من أثر التعاون الدولي إطلاقاً.

(5) على منظمات المجتمع المدني أن تعيد تأكيد المساهمة الايجابية التي تقدمها هي بنفسها. فالمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية ليس ذليلاً للدولة أو صناعة التنمية. وأخذاً بالعناصر الرئيسة للمجتمع المدني من تعددية واستقلالية علينا أن لا نتوقع أو

نشجع توافق السياسات سواء بين مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أو توافقها تلقائياً مع سلطات الدولة.

هذا ملخص لقطعة فكرية أطول، متوفرة على الموقع
www.intrac.org/pages/thinkpieces.html

كتبه براين برات، مدير تنفيذي، إنترأك
البريد الإلكتروني: bpratt@intrac.org

الطريق إلى أكرأ: تنفيذ إعلان باريس بعد باريس

ما الأثر المرجح الذي سيتركه تنفيذ أجندة فعالية المعونات عبر سياقات البلدان المتنوعة؟ قد يرحب المجتمع المدني بنوع المبادئ التي اشترطت في باريس، بما أن المنظمات غير الحكومية كانت تدعو منذ مدة لمساءلة أكبر (على سبيل المثال من خلال تحسين أنظمة المتابعة والتقويم لتحسين أثر البرامج من حيث نتائجها المتعلقة بالفقر والرفاه). مع هذا، ففي شكلها الحالي، لا تعبر أجندة فعالية المعونات الانتباه الكافي إلى مراعاة السياق، وتخاطر بأن يراها الجمهور في الجنوب على أنها أمر مفروض من الخارج (كما كان الحال في معظم الأوقات بالنسبة لأوراق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء)، وبالتالي تخاطر بحدوث خيبة أمل من كل العملية.

وهناك خوف أيضاً من أن تطبيق إعلان باريس، الذي يقوم أساسه على أجندة قوية قائمة على النتائج، قد يشجع استراتيجية لتفادي المخاطرة فيما تركز المنظمات غير الحكومية على مخرجات خدمائية سهلة القياس نسبياً (مثل عدد المدارس) وتبتعد عن تناول المسائل السياسية الكامنة مثل حقوق الإنسان وحسن الحكم حيث يصبح من الصعب قياس النتائج أو عرضها. إن التركيز الكبير على الإدارة من أجل الحصول على نتائج ملموسة من الممكن أن يزيد من حجم المنافسة ما بين المنظمات غير الحكومية، ويتم استهلاك الوقت في "توسيم" المسائل كما رأينا على سبيل المثال الأعلام المرفوعة للوكالات أثناء جهود الاستجابة للتسونامي في عام 2004. إن ازدياد الاهتمام "بإثبات النتائج" كما ينص إعلان باريس (مقارنة "بتحسين" البرامج التنموية") من المرجح أن يشجع المنظمات غير الحكومية أن تحول مواردها الشحيحة وجهودها الإدارية عن الأنشطة التنموية الجوهرية. ونتيجة لهذا، لن يكون تنفيذ أجندة فعالية المعونات مثيراً للمشاكل فقط، بل يبدو أن الدروس المستفادة حول تحقيق تشاور أوسع وذو معنى مع أولئك الذين يعملون على المستويات الشعبية يتكرر إغفالها.

فعالية منظمات المجتمع المدني – التعددية تحت التهديد؟

لقد انجرفت المناقشات مؤخراً بعيداً عن الحكومات ونحو تناغم المنظمات غير الحكومية وتوافقها. ويبدو هذا في عديد من الطرق تحولاً غريباً خاصة أن قوة القطاع الثالث تكمن في تعدديته واستقلاليته وليست في تجانسه وتوافقه مع الآخرين. ونظراً للحجم الكبير للمصالح التي تمثلها المنظمات غير الحكومية وتنوعها – والتي عادةً ما تعطىها الأفضلية النسبية – لأي درجة سيكون تناغم السياسات بين الفاعلين المتنوعين في المجتمع المدني حقاً في مصلحة المجتمع المدني؟ لقد رأينا مدى انشغال المنظمات غير الحكومية في رفع سويتها وتوسيم أنفسها وكيف أنها تصبح أكبر وذات هيكلية أكثر توافقاً. هل يمكن أن تكون هناك خطورة من تفويض الطبيعة التعددية للمجتمع المدني ليس فقط من خلال تبني حكوماته لهذه الأجنحة بل أكثر من ذلك من خلال تشجيعها نفسها لتكرارها؟

وقد انخرطت المنظمات غير الحكومية في هذه المناقشات من خلال سلسلة من "المشاورات" الرسمية، حيث تحول تركيز المناقشات نحو ممارسات منظمات المجتمع المدني أكثر من تركيزه على توفير مساحة لمنظمات المجتمع المدني للتأثير على تبني حكوماتها لإعلان باريس. إن أكثر الاجتماعات انتشاراً وحضوراً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، خاصة تلك الخاصة بالمجموعة الاستشارية حول منظمات المجتمع المدني وفعالية المعونات، قد وضعت ضغوطات على منظمات المجتمع المدني لوضع إطار عمل "الفعالية المجتمعية

المدني" ليكمل ذلك الخاص بالموقعين على فعالية المعونات. وتشتت هذه الايماءة الانتباه بعيداً عن العملية الرسمية وقد تجري عكس تغاير وتنوع المجتمع المدني.

والموضوع الذي يجري خلال هذا العدد يدور حول وجود خطورة من أن تطبيق أجندة فعالية المعونات من القمة إلى القاعدة يغفل النقطة حول تناغم السياسات. إن تناغم السياسات الحقيقي سيكون مبنياً على تردد الأصداء ما بين أولئك على المستوى الشعبي بدلاً من فرض العملية خارجياً من القمة إلى القاعدة. إن أي تشاور حقيقي سيبنى على تردد الأصداء الموجود بين منظمات المجتمع المدني. لأي درجة ممكن أن ينظر إلى هذه المشاورات بمثابة محاولات ذات مصداقية لتشجيع منظمات المجتمع المدني في المساهمة في وضع أجندة فعالية المعونات؟ أم أنها لا تتجاوز كونها أمراً مشتتاً وسحابة من الدخان تحول الانتباه عن أي نقد قد ينشأ من القاعدة لأجندة فعالية المعونات؟

كيتي رايت- ريفوليدو، باحثة أولى، إنترناك

البريد الإلكتروني: kwright-revolledo@intrac.org

مطبوعات إنترناك

كتاب جديد

نشر إنترناك كتاب **بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية: العمل على إنجازه**
Capacity Building for NGOs: Making it Work ، لريك جيمز وجون هيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

وهذه قراءة ضرورية لأي شخص مهتم ببناء القدرات في المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

ويحلل كتاب **بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية** بعض العقبات الثقافية والسياقية التي تقوض قدرتنا على تنفيذ أنشطة مناسبة وفعالة لبناء القدرات. ويستنتج أن بناء القدرات ليس ممكناً فقط بل يمكن أيضاً أن يكون له أثر حقيقي وملمس. فيدور هذا الكتاب حول ما يفيد عملياً وأفضل الطرق لضمان أن استثمارنا في بناء القدرات سريع ومناسب وناجح.

تقييم ألان فالور:

"لم يعد الجهل عذراً. تأخذنا هذه المراجعة الشاملة إلى تحليل واضح للسبب وراء عدم التطبيق الكاف لما يعرف بأنه ناجح. إن خاتمة العديد من المناقشات القديمة يرافقها مقترحات صلبة للتغلب على المعوقات البنوية التي تحرم الفقراء من تنمية قدرات نوعية لديهم حق في توقعها".

يمكنكم شراء كتاب **بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية** على الموقع الإلكتروني: www.intrac.org/pages/publications.html، السعر £12.95.

أوراق موجزة جديدة

لقد أصدرنا ست أوراق سياسة موجزة حول أوجه مختلفة من مجالات الأبحاث التي تهتمنا حالياً. وتضم هذه:

- منظورات المجتمع المدني حول إعلان باريس والمعونات
Civil Society Perspectives on the Paris Declaration and Aid
- علاقات الدولة-المجتمع المتنوعة: تبعات تنفيذ إعلان باريس
Diverse State-Society Relations: Implications of Implementing the Paris Declaration
- الحرب على الإرهاب والعدوان على التنمية
The War on Terror and the Onslaught on Development
- التطورات في قوانين المنظمات غير الحكومية من خلال الإجراءات والسياسات الحكومية المضادة للإرهاب
Developments in the Regulations of NGOs via Government Counter-Terrorism Measures and Policies
- سياسة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز: كيفية إعادة تناول التوازن بين العالمية والمجتمع المدني المحلي؟
HIV/AIDS Policy: How to Readdress the Balance Between Global Provision and Local Civil Society?
- المنظمات غير الحكومية الدولية والحركات الاجتماعية للسكان الأصليين
International NGOs and indigenous social movements

تتوفر نسخ من الأوراق للإنزال على الموقع الإلكتروني:
www.intrac.org/pages/policy_briefing_papers.html

شرح عمليات إعلان باريس

في آذار/مارس 2005 اجتمع قياديو البنوك التنموية متعددة الأطراف الرئيسة والمنظمات الدولية والمنظمات ثنائية الأطراف والجهات المانحة وممثلون عن البلدان المتلقية للمعونات في باريس لحضور المنتدى رفيع المستوى الثاني حول التوافق. وقد التزمت هذه المجموعة لاتخاذ إجراءات لتحسين إدارة وفعالية المعونات. ومن أجل هذا، تم توقيع إعلان باريس من قبل ما يقارب 100 جهة؛ من حكومات شريكة ووكالات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف وبنوك تنموية اقليمية ووكالات دولية. وتميز هذا بكونه أول اتفاقية يوقع عليها الجميع من أجل قياس نجاحهم لجعل المعونات أكبر فعالية، ومن أجل أن تتابع الجهات المانحة والبلدان النامية إنجازات كل منها.

ماذا يعني هذا؟

لقد وقعت بعض أغنى وأفقر البلدان عبر العالم على خمسين التزاماً للتعامل مع المعونات بطريقة أفضل. فعلى سبيل المثال، بحلول عام 2010 يجب أن يظهر 85% من المعونات المقدمة للبلدان النامية في ميزانيتها. هذا سيبين بشفافية أن المعونات مرتبطة بأولويات الحد من الفقر.

لقد وافق الموقعون على إتباع الخمسة مبادئ الخاصة بإعلان باريس:

تحتزم الجهات المانحة سياسات البلدان المتلقية وتساعد على ممارسة قيادة فعالة فيما يتعلق بهذه السياسات.	الملكية
تبني الجهات المانحة دعمها على قاعدة الاستراتيجيات التنموية الوطنية للبلدان الشريكة ومؤسساتها وإجراءاتها.	التناغم
تهدف الجهات المانحة إلى تحقيق التوافق فيما يتعلق بالممارسة فيما بينها (أي التنسيق ما بين الجهات المانحة) من أجل أن تصبح أقل عبئاً على البلدان الشريكة.	التوافق
تدير الجهات المانحة والبلدان الشريكة الموارد وتحسن عمليات اتخاذ القرار من أجل النتائج.	الإدارة من أجل النتائج
تخضع الجهات المانحة والبلدان النامية للمساءلة أمام بعضها البعض فيما يتعلق بنتائج التنمية.	المساءلة المتبادلة

كيف سوف تقاس هذه الالتزامات؟

في أيار/مايو 2003، شكلت لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة عمل فعالية المعونات وممارسة الجهات المانحة (WP-EFF) لترويج ودعم ومتابعة التقدم في تطبيق إعلان باريس. وتتكون المجموعة من 23 جهة مانحة ثنائية الأطراف و14 بلد نامي ومسؤولين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة والبنوك التنموية الاقليمية.

وستكون هناك ثلاث دورات من المتابعة في 2006 و2008 و2010. وقررت البلدان الشريكة والجهات المانحة في منتدى باريس متابعة التقدم مقابل 12 مؤشراً. وحدد مسح تم تنفيذه في 2006 والذي غطى 34 بلد نام و55 جهة مانحة الخط المرجعي لثمانية مؤشرات سوف يقاس نسبة إليها التقدم مستقبلاً.

وستعقد الدورة الثانية من المتابعة في أكرا، غانا في الفترة من 4-8 أيلول/سبتمبر 2008. وسيتضمن هذا المنتدى رفيع المستوى سلسلة من الموائد المستديرة/الحلقات الدراسية، و"سوق" (مثل معرض تجاري لتبادل المعلومات والتشبيك)، والاجتماع رفيع المستوى. وسيكون هناك مجال لمنظمات المجتمع المدني لحضور الموائد المستديرة والتي ستتناول أحدها على الأقل موضوع المجتمع المدني.

ماذا بعد ذلك؟

وقد تم تشكيل لجنة قيادة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل وضع أجندة أكرا. وتعمل سكرتاريا المنتدى رفيع المستوى لتكون بشكل رئيسي من أعضاء من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي على وضع مذكرات مفاهيمية ووثيقة النتائج للمنتدى. ووثيقة النتائج "أجندة أكرا للعمل" هي التي ستوقع من قبل المشاركين في أكرا.

يبين الشكل التالي العمليات الرسمية والمؤسسات المشمولة. لاحظوا أنه لا يبين القنوات الرئيسية للمجتمع المدني – اللجنة القيادية للمجتمع المدني الدولي والعملية الموازية لأكرا، المبينة أكثر لاحقاً.

العملية التنظيمية الرسمية لأكرا

= مننديات رئيسية



= هيئات تنظيمية رئيسية خاصة بلجنة المساعدات الإنسانية



اللجنة الاستشارية حول منظمات المجتمع المدني وفعالية المعونات

كندا (الرئيس)، النرويج، فرنسا، زامبيا، نيكاراغوا، رواندا، AAI، المجلس الكندي للتعاون الدولي، واقع المعونات Reality of Aid، CCIC، Afrodad و

تنظم

6 ورشات عمل لمنظمات المجتمع المدني (خريف 07) + منتدى دولي واحد (شباط 08)

ترفع تقارير إلى

اللجنة القيادية

تجتمع ربع سنوياً؛ تقدم النصح حول المحتوى ومجرى العملية للمنتدى رفيع المستوى الثالث

ترفع تقارير إلى

المجموعة الرئيسية

تجتمع دورياً؛ تنظم (البنك الدولي، غانا، سكرتاريا لجنة المساعدات الإنسانية)

السويد (الرئيس)، البنك الدولي (المدير التنفيذي ونائب الرئيس)؛ غانا (نائب الرئيس)؛ رئيس لجنة المساعدات الإنسانية، البنك التنموي الآسيوي، المفوضية الأوروبية، اليابان، نيكاراغوا، السكرتاريا، أفريقيا الجنوبية، المملكة المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة، فيتنام، بنغلادش/ زامبيا بالتبادل، كندا (تمثل المجموعة الاستشارية للمجتمع المدني)

مجموعة عمل فعالية المعونات (WPEFF)

تجتمع مرتين سنوياً مسؤولة تامة عن المنتدى رفيع المستوى الثالث (23 جهة مانحة + 23 بلد متلقي للمعونات + 9 جهات متعددة الأطراف؛ المستوى الرسمي)

ترفع تقارير إلى

الاجتماع عالي المستوى للجنة المساعدات الإنسانية

كل كانون أول/ديسمبر؛ الأجنحة أوسع من أجنحة أكرا (مستوى رؤساء الوكالة)

ترفع تقارير

الاجتماع رفيع المستوى للجنة المساعدات الإنسانية

كل نيسان/ابريل؛ الأجنحة أوسع من أجنحة أكرا (المستوى الوزاري)

ترفع تقارير

المنتدى رفيع المستوى الثالث (HLF3) في أكرا:

أيلول/سبتمبر 2008

تراجع التقدم في تطبيق إعلان باريس وتتفق حول أجنحة عمل أكرا (الجهات المانحة ووزراء البلدان في الجنوب والمجتمع المدني)

مشاورات على الصعيد الوطني: من وقت لآخر

مشاورات رسمية اقليمية: ربيع 2008؟

(جهات مانحة وحكومات البلدان في الجنوب، المجتمع المدني؟)

مأخوذ من عرض لسارة مولي، شبكة معونات المملكة المتحدة (UK Aid Network)

ما المساحات الرئيسية لانخراط المجتمع المدني في أكرا؟ وتم تشكيل مجموعة استشارية حول المجتمع المدني وفعالية المعونات متعددة الأطراف تتكون من 12 عضواً بما فيها ممثلين عن الجهات المانحة والمجتمع المدني من الشمال والجنوب. وتحاول هذه المبادرة التي تقودها سيدا CIDA (الوكالة الكندية للتنمية الدولية) أن تطور تيار عمل خاص بالمجتمع المدني من أجل أكرا وأن تجلب المجتمع المدني في إطار عمل باريس وفعالية المعونات.

إن المجموعة الاستشارية – على عكس ما قد تعتقده بعض الجهات المانحة أو ترغب في إظهاره – ليست بمجموعة استشارية للمجتمع المدني حول كل المسائل التي قد يود المجتمع

المدني طرحها بخصوص فعالية المعونات وإعلان باريس. وتركز أجندة المجموعة كثيراً على دور المجتمع المدني في فعالية المعونات، والمساهمة المختلفة التي يقدمها المجتمع المدني مقارنة بالمؤسسات الرسمية وأيضاً كيف يمكن أن نكون أكثر فعالية أنفسنا. وناقش مقال فرونسوا لنفان في هذا العدد من أونتراك بعض الأسئلة المتعلقة بالنفوذ والشاركة التي رآها في اجتماع اللجنة الاستشارية في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

بالإضافة إلى هذه المجموعة تم تشكيل أخرى أكثر استقلالية وهي المجموعة القيادية للمجتمع المدني الدولي من أجل توفير قاعدة للمزيد من المناقشات مع المجتمع المدني حول أجندة فعالية المعونات. وقد حضرت مسودة بيان رسمي لمنظمات المجتمع المدني حول المعونات، وسوف تعمل في التنسيق لعملية موازية في أكرا للمجتمع المدني وسوف تنسق أيضاً لأبحاث حول فعالية المعونات قبل أكرا وتتخبط مع اللجنة القيادية لتقدم اقتراحات لمنظمات المجتمع المدني بخصوص الأجندة.

فعالية منظمات المجتمع المدني القادمة لعام 2008:

- منتدى المجموعة الاستشارية الدولي: 4-6 شباط/فبراير، أوتوا
- أبحاث يورو داد Eurodad حول فعالية المعونات في بلدان متنوعة ستنتشر في آذار/مارس. ضابط الاتصال – لوسي هايس، يورو داد
- انخراط منظمات المجتمع المدني في مؤتمرات اقليمية تنظمها مجموعة عمل فعالية المعونات وممارسة الجهات المانحة حول الأجندة العامة للمنتدى رفيع المستوى: آذار/مارس – حزيران/يونيو. ضابط الاتصال – ليز ستيل، أكشن ايد ActionAid
- مراقب المعونات الأوروبي European Aid Watch سينشر موجزاً حول المعونات الأوروبية في نيسان/ابريل وتقريراً كاملاً في حزيران/يونيو. ضابط الاتصال – سارة مولي، يوكان UKAN
- المجموعة القيادية لمنظمات المجتمع المدني الدولية من أجل أكرا سوف تجتمع لاحقاً في أوتوا. ضابط الاتصال – طوني توجان، IBON/Reality of Aid
- مؤتمر المجتمع المدني في أكرا الموازي سيعقد فوراً قبل المنتدى رفيع المستوى في الفترة بين 1-3 أيلول/سبتمبر

انظروا أيضاً الموقع الإلكتروني www.betteraid.org لمعرفة المزيد عن منظورات المجتمع المدني وأنشطته.

ويبقى التحدي، ضمن العديد من هذه العمليات والاجتماعات والأبحاث والمتابعة، بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني هو إيجاد أكثر الطرق إنتاجية للتفاعل - أو الانفصال.

كتبته جوان مكغراي، مسئولة المعونات وسياسة المساءلة والمناصرة، تروكير Trocaire، مع مساهمة من ليندا لونكفيست، إنتراك وسارة مولي، يوكان UNKAN
البريد الإلكتروني: JMcGarry@trocaire.ie

الفقر وانعدام فعالية المعونات في إفريقيا

لم تساهم المعونات المقدمة لشبه الصحراء الإفريقية بشكل كاف في الحد من الفقر أو في خلق ظروف مستديمة للتنمية الاقتصادية. بل ساهمت المعونات، في بعض الحالات، في تقليل النمو من خلال تشجيع الفساد وإضعاف الآليات الداخلية للحكومات في إدارة المعونات ومن خلال الترويج لخدمة الدين على حساب توفير خدمات اجتماعية. ومن المشاكل الأخرى المرتبطة بانعدام فعالية المعونات إطارات عمل توزيع المعونات الخاصة بالجهات المانحة والمتطلبات الإجرائية التي تضعها في تعاملها مع البلدان النامية.

دون حساب البلدان المصدرة للنفط وتلك التي في مرحلة ما بعد النزاع، فإن البلدان التي تتلقى أكبر قدر من المعونات في شبه الصحراء الإفريقية هي أيضاً أكثر البلدان مديونية. من بين الاثنتين وأربعين بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقع أربعة وثلاثون بلداً في إفريقيا. ولا تخطئوا؛ فإن الاتكال على المعونات والفقر مرتبطان كثيراً دون وجود إجماع حول أيهما المسبب للآخر.

لقد كانت الديون من العقبات الرئيسية في طريق جهود إفريقيا في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. فالموارد الموجهة لخدمة الدين كانت على حساب الاستثمار في رأس مال بشري والبنية التحتية، الأمر الذي كان له تأثير في عدول الاستثمارات الخاصة. إن الاتكال على التمويل التنموي لتتمكن حكومات شبه الصحراء الإفريقية من العمل بشكل عام يشدد على الحاجة لتحليل فعالية المعونات، مع التحقيق بشكل خاص في سبب عدم تحقيق هذه الحكومات لما أرادت تحقيقه، والمتمثل في القضاء على الفقر.

دليل على التقدم ما بعد إعلان باريس

في ضوء هذا، كان هناك عدد من الاجتماعات العالمية حول أولويات المعونات والتنمية. وقد التزمت القمة التنموية للألفية في عام 2000 بجعل بعض الأهداف المحددة (الأهداف الإنمائية للألفية) واقعاً للجميع. والهدف الإنمائي للألفية الثامن هو تطوير شراكة عالمية للتنمية تتعامل بشكل محدد مع المعونات. وقد سلط المؤتمر حول التمويل من أجل التنمية، والذي نتج عنه توافق مونتييري، الضوء على الحاجة لزيادة كبيرة في سياسات والممارسات الخاصة بالمساعدات التنموية الرسمية. وقد ذكر أن وضع جهود أكبر أمر ضروري في كل من البلدان المانحة والمتلقية لتحسين فعالية المعونات. وسعى منتدى روما رفيع المستوى في عام 2003، والذي نتج عنه إعلان روما حول التوافق، إلى ضمان أن مساعدات الجهات المانحة متفقة مع الأولويات التنموية للبلدان النامية. وأخيراً، فإنّ منتدى باريس رفيع المستوى في عام 2005 قد توصل إلى أن نوعية المعونات أمر ناتج عن سياسات وممارسات كل من الجهة المانحة والبلد المتلقي للمعونات. يتعدى إعلان باريس الاتفاقيات السابقة من خلال التوسع في المبادئ الرئيسية الخمسة التي تتضمن الملكية والاتفاق والتوافق والإدارة من أجل النتائج والمساءلة المتبادلة بغرض تحسين تقديم المعونات بأفضل طريقة يتم من خلالها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015.

وهو ضد هذه الالتزامات الدولية عندما بادرت الشبكة والمنتدى الإفريقي حول المديونية والتنمية (أفروداد AFRODAD) بدراسة لجمع الأدلة حول بيئة المعونات ما بعد إعلان باريس من أجل تقويم التقدم المنجز مقابل المبادئ والأهداف التي وضعت في إعلان باريس. وكانت الدراسة في غانا وكينيا وليبيريا ومالاوي وموزمبيق وأوغندا وتنزانيا والسنغال والكاميرون.

لقد التزمت البلدان المتناقبة للمعونات بجعل عملياتها الداخلية متوافقة وبادماج الوكالات المختلفة المنخرطة في التخطيط ووضع الميزانية والإدارة المالية، الأمر الضروري من أجل الحد من تكاليف التحويلات المرتبطة بتقديم المعونات. وهو يعمل أيضاً على إدماج عملية صياغة المعونات ويقلل بذلك التكاليف المرتبطة بعملية المشاورات والفجوات بين الوزارات المختلفة والمجموعات المدنية. ومن منظور منظمات المجتمع المحلي فهو يقلل من التكاليف التي تتكبدها منظمات المجتمع المحلي في السعي لمساحة عمل في عمليات وضع الميزانية والتخطيط، على افتراض فعالية الخطوات نحو الإدماج.

مشاركة منظمات المجتمع المدني تحتاج مهارات في المناصرة

بشكل عام، من الملاحظ أن دور منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في كل من عمليات التخطيط والميزانيات يحتاجان إلى المأسسة. ففي بعض الحالات كانت مشاركة منظمات المجتمع المدني في أكثرها نتيجة لاجتماعات عشوائية بدلاً من اعتبارها كمجموعة رئيسية من الأطراف المعنية والتي يجب أن تحدث المشاورات من خلالها. فيجب أن تبحث منظمات المجتمع المدني عن مساحة لإدماج مصالحها في إطار العمل الوطنية بدلاً من أن تقوم الحكومات بإرسال الدعوات الضرورية لجمع الآراء والمنظورات. وبالإضافة إلى مراحل التخطيط فإن مرحلة المتابعة والتقويم في البرامج التنموية تعتبر مدخلاً آخر لمنظمات المجتمع المدني.

وقد أعاققت الخبرة الجديدة الضرورية لمنظمات المجتمع المدني للانخراط مع حكوماتها بهذه الطريقة المشاركة الأوسع من قبل منظمات المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تميل إلى عدم تنفيذ أبحاث أو برامج للمناصرة فيما يتعلق بمسائل المعونات كجزء من أنشطتها الرئيسية. بل تعتبر قوية في مجالاتها مثل التجارة والتعليم والصحة. فهي تدرك الحاجة لتنمية القدرات للتفاعل مع المؤسسات العامة المعنية بخصوص التخطيط على الصعيد الوطني وإدارة الأموال العامة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني في الشمال المساعدة في هذا المضمار.

ويخفق إعلان باريس في تناول العلاقات بين منظمات المجتمع المدني في الشمال وتلك في الجنوب على نحو كاف. وتجد بعض التجارب منظمات المجتمع المدني في الشمال بمثابة "بائع تجزئة" للمعونات. ومنظمات أخرى تفرض برامجها على منظمات المجتمع المدني في الجنوب لتنفيذها. وبينما تفاوض منظمات المجتمع المدني في الجنوب من أجل مساحة ضمن الميزانية العامة، تبقى هناك حاجة لتحاظ منظمات المجتمع المدني في الشمال على وظيفتها كمراقب وتوازن بين مصالح الجهات المانحة ثنائية الأطراف.

ويمكن الاطلاع على دراسات الحالة الخاصة بأفروداد حول إدارة المعونات وتوافق الجهات المانحة على:

www.afrodad.org/index.php?option=com_content&task=view&id=58&Itemid=101

أو

http://betteraid.org/index.php?option=com_content&task=view&id=54&Itemid=26

كتب المقال شبكة والمنتدى الإفريقي حول المديونية والتنمية (أفروداد)

البريد الإلكتروني لنانسي دويوس، مديرة برنامج الأبحاث وتحليل السياسات: nancy@afrodad.co.zw

ممارسة ما نعظ به: الاستقلالية والنزاهة في فعالية المجتمع المدني

ومن أجل خلق بديل للرؤية التي تقودها الحكومة بخصوص فعالية المعونات، على المجتمع المدني أن يضع أجندته الخاصة حول الفعالية بناء على مبادئ وممارسة جيدتان. إن حوار المجتمع المدني بين الشمال والجنوب والذي نظمته المجموعة الاستشارية حول منظمات المجتمع المدني وفعالية المعونات في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، قد هدف إلى الاتفاق على ممارسات جيدة ممكنة وإلى تطوير فهم مشترك للمسائل في شراكات منظمات المجتمع المدني والمبادئ التوجيهية التي يمكن تشجيعها لتحسين الفعالية. ولكن للأسف، ركزت مناظرات المؤتمر أكثر على المبادئ من تركيزها على الممارسات الجيدة. وسوف أوضح هذه النقطة من خلال تناول مسائل الصوت والمساحة بالإضافة للمشاركة.

يبدو أن صوت ومساحة المجتمع المدني موضوعان يتكرران في مناظرات فعالية المعونات. فعن أي مساحة وأي صوت نتحدث؟ ما الصوت المسموع في نيروبي؟ للأسف، لم يكتسب صوت إفريقيا الغربية صدقاً بما أن واحداً فقط من أصل 17 شريكاً من الجنوب جاء من إفريقيا الغربية. كيف يمكن تحقيق تنوع للمجتمع المدني على نحو مناسب في المنتديات الدولية؟ كيف يمكن تضخيم "الصوت التعددي" وأخذ لمستوى آخر؟ وبين أحد الأصوات القوية جداً من الجنوب، الناشط واهو كارا من شبكة غوث الديون الكينية KENDREN ، عالياً أن مسألة "الصوت" من خلال القول بأن المسؤولين في الحكومة الكينية يدعون فقط المنظمات غير الحكومية الدولية إلى المناظرات المتعلقة بالمجتمع المدني. لماذا لا تقبل هذه المنظمات غير الحكومية الدولية الدعوة بامتنان ولكن تمررها لمنظمات المجتمع المدني الكينية بدلاً من التمسك بالمساحة المحدودة المخصصة للمنظمات غير الحكومية؟ هل يمكن أن يعبر الفاعلون في الشمال عن صوت أولئك في الجنوب دون خطفه؟ وكرد فعل، وافقت المنظمات غير الحكومية في الشمال التراجع وتجذب ملء المناظرات وبالتالي مشاركة المساحة مع زملائهم من الجنوب من أجل أن تتيح المجال لصوتها أن يُسمع. وعندما نتكلم عن مساحة وصوت المجتمع المدني علينا أن لا ننسى أن المساحة والصوت المعرضان للفناء هما في الجنوب وليس في الشمال.

علاقات الشمال-الجنوب: ما وراء القيم نحو التنفيذ

هل مسألة مشاركة المساحة/الصوت تدل على علاقات المجتمع المدني بين الشمال والجنوب؟ عندما يتابع المرء المناظرات بخصوص الشراكات بين المجتمع المدني في الشمال والجنوب كقنوات فعالة للمعونات التنموية (وليس كمبادئ تقديم المعونات من حكومة لحكومة كما هو الأمر في إعلان باريس) تكون المناقشات عادةً مقتصرة على (إعادة) تعريف المبادئ والقيم التي توجه علاقاتنا. مع هذا، قد يكون من الحكمة الذهاب ما بعد تمرين "حماية القيم" (الذي نادراً ما يتعدى القيم "الاعتيادية" كالاحترام والتضامن والثقة والرؤية المشتركة والمساءلة والمساواة وغيرها) والتركيز على ما يعنيه تطبيق هذه القيم لمنظماتنا. وبكلمات أخرى، ما العناصر التي تجعل من هذه الشراكة فعالة، وما الأمور التي تمكن وتلك التي تعيق التبني الحقيقي لهذه المبادئ؟

وخلال الاجتماع تم تحديد الأمور الممكنة (بناء الثقة من خلال الانخراط في علاقات طويلة الأمد، ضمان استمرارية الكادر، وسياسة كافية للموارد البشرية، تحسين القدرة على التعلم) بالإضافة إلى المعوقات (التنافس على التمويل، الخوف من فقدان السيطرة، الضغط من الحكومات) من أجل التطبيق الفعال للشفافية كأحد المبادئ الموجهة. وللأسف، كان الوقت الذي

كرس للإسهاب حول هذه المسألة المهمة قليلاً جداً. أما المثير للاهتمام هو أن الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في الجنوب قد قدمت إلى نظرائها في الشمال مبدأً فرعياً جديداً يرتبط بالشفافية – رصد سير التمويل. فمنظمات المجتمع المدني في الجنوب مهتمة بالحصول على معلومات واضحة حول المصدر الأصلي ووجهة التمويل القادم من الشمال.

الأموال والشرعية

وتم للأسف تجنب مسألة التمويل المباشر (الحكومات في الشمال تمول المجتمع المدني في الجنوب). وقد كان المشاركون من الجنوب والشمال مترددون في تناول هذه المسألة الحرجة. وكانت معظم الحجج ضد التمويل المباشر (معظمها ذكر من قبل زملاء في الشمال) أن الشركاء "خاصتنا" في الجنوب سوف يصبحوا أداة. هل هناك دليل فعلي كاف يشير في هذا الاتجاه؟ ألسنا نحن، جهات المجتمع المدني الفاعلة في الشمال، أيضاً مذنبين إلى حد ما باستخدام شركائنا كأداة بطريقة أو بأخرى؟ وعادة ما يتحول النقاش حول التمويل المباشر إلى نقاش ذي شجون لأنه يثير مسألة دور المنظمات غير الحكومية في الشمال وقيمتها المضافة. وعند التكلم عن علاقة الشمال والجنوب، هل حقاً المنظمات غير الحكومية في الشمال قلقة بشأن استخدام الشركاء "خاصتهم" في الجنوب كأداة، أم أنهم فقط قلقين من أن شرعيتهم سوف تكون محط سؤال دون شركاء في التمويل؟

وأخيراً، الأمر الذي لم أسمعته خلال هذا الحوار كان درجة من التفكير النقدي للذات من قبل المجتمع المدني بشكل عام، وخاصة منظمات المجتمع المدني في الشمال. فهل نحن جيدون كما نعتقد أنفسنا؟ فأنا أود لو أنني أذهب إلى مؤتمر حيث تذهب المناقشات ما وراء خطاب "المجتمع المدني مميز جداً والمجتمع المدني بحاجة لمساحة وصوت المجتمع المدني يحتاج لمن يسمعه".

سيكون من الحكمة أكثر التركيز على ما يجعل المجتمع المدني مميزاً جداً، والتوضيح من خلال حالات حقيقية أهمية منظمات المجتمع المدني كفاعلين في التنمية والإصرار على خطاب التغيير المختلف الخاص بالمجتمع المدني. هنا بالضبط تكمن قوة المجتمع المدني. برأيي، هذه أكثر الطرق فعالية لتحدي الأجندات السائدة للمعونات.

فرانسوا لنفان، مسئول السياسات، كوردي
 البريد الإلكتروني: Francois.Lenfant2@cordaid.nl

توافق من أجل التعددية

يسلط المقال التالي الضوء على بعض أوجه النقاش المستمر المتعلق بدور المجتمع المدني في الهيكل التنموي الجديد.

يتمثل الهدف من الدعم السويدي المقدم للمجتمع المدني في المساهمة بتعزيز مجتمع مدني نابض بالحياة وديمقراطي. التعددية – تنوع المنظمات – عمود أساسي لذلك. يجب أن لا يكون هناك أبداً شيء كمجتمع مدني واحد، حيث يرقص جميع الفاعلون الرقصة نفسها. فنحن بحاجة لأن نقدر التنوع الناجم عن المنظورات المختلفة للمنظمات ذات الإيديولوجيات والمصالح المختلفة. التوتر بين المصالح المختلفة داخل المجتمع المدني هو بشكل عام انعكاس للمجتمع التي تقع فيه، ويمكن أن يعطي الطاقة البناء الضرورية للتغيير والتنمية والحد من الفقر.

التوافق من أجل التعددية

إذا أراد المرء دعم وتعزيز منظمات المجتمع المدني من منظور تعددي، كيف يتفق هذا مع إعلان باريس الذي يتضمن التوافق كأحد مبادئه؟ وبوجود التناغم كمفهوم آخر مهم، يكون من السهل أخذ الانطباع بأن الوكالات والدول المانحة ستود أن ترى سلوكاً نموذجياً وسط منظمات المجتمع المدني حيث "يناسب الجميع مقاس واحد". ولكن من خلال الاستمرار باستخدام مفهوم التوافق وتطبيقه على منظمات المجتمع المدني يمكن للمرء أن يجادل لدعم التوافق من أجل التعددية دون الوقوع في فخ الأتمتة الكلية.

أدوار مختلفة – أجوبة مختلفة

يلعب المجتمع المدني دوراً مهماً سواء في تحقيق نتائج حقيقية في مجال الحد من الفقر ومن أجل زيادة فعالية المعونات. وفيما تستمر عملية تنفيذ إعلان باريس، تأخذ الحكومات في البلدان الشريكة على كاهلها مسؤولية أكبر وأكثر تحديداً من أجل التعاون التنموي. فالتركيز هو على استراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بالبلدان الشريكة، والقدرات الخاصة بتنفيذ هذه الخطط أصبحت لهذا السبب ضرورية. وهذا التركيز على الاستراتيجيات الوطنية بدوره يعني أن المجتمع المدني يلعب دوراً يزداد أهمية كمناصر ومراقب بالإضافة إلى منفذ على حد سواء. وتعطي الأدوار المختلفة أجوبة مختلفة.

الأهداف والشكليات

إن التوافق بين الجهات المانحة حول الأهداف والشكليات من أجل تعزيز مجتمع مدني تعددي إنما هو ذو أهمية استراتيجية من أجل تحقيق نتائج تنموية قابلة للعرض. إننا بحاجة لزيادة الانسجام بين الجهات الفاعلة المختلفة والشكليات التنموية المختلفة دون التخلي عن أهمية التعددية. إن لدى منظمات المجتمع المدني مسؤولية كبيرة في مجال التعاون التنموي تتمثل بتعزيز الملكية المحلية وزيادة التعاون وتحسين التنسيق مع الحكومة والسلطات العامة.

زيادة الملكية الجنوبية

لقد بدأت العديد من منظمات المجتمع المدني في الشمال عملية تأمل مكثفة في كيفية تحقيق التوافق بين إجراءاتها فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني في الجنوب وفي نفس الوقت تعزيز الشعور المحلي بالملكية. وهذا بالضبط التحدي نفسه الذي تواجهه الوكالات المانحة الرسمية؛ السماح للشركاء في الجنوب بالتركيز على إنجاز المهمة بدلاً من تلبية متطلبات الجهات المانحة المختلفة. التمويل الرئيسي (core funding) قد يعد أحد الخصائص المهمة التي من الممكن أيضاً أن تساهم بشكل كبير بتحقيق شفافية ومساءلة متبادلتين وشعور محلي بالملكية.

وسيكون هذا بمثابة نسخة خاصة بالمجتمع المدني من دعم الموازنة الذي يستخدم على نحو متزايد في المساعدات الإنمائية الرسمية.

ولكن، هل حقاً التعددية على قائمة أجندتنا اليوم؟ قد تخسر منظمات المجتمع المدني الكبيرة والصغيرة هذه المعركة فيما يتعلق بهذا الأمر. فمنظمات المجتمع المدني تعتمد بشدة على كل من التمويل العام من الوكالات المانحة الدولية الكبيرة و/أو الحكومات المحلية. وهناك أيضاً نزعة من قبل المنظمات الدولية للتنافس مع منظمات المجتمع المدني المحلية للحصول على التمويل من خلال مكاتبها المحلية التي فتحت مؤخراً.

ولهذا فإن كل من الجهات المانحة الخاصة والرسمية تتحمل مسؤولية الترويج للتعددية وسط عملية التوافق المستمرة. وترتبط التعددية بمسائل مثل الاستقلالية والشرعية والتمثيل. وهذه أمور مهمة عندما يتعلق الأمر بمهمة المناصرة وإعطاء صوت للناس الذين يعيشون في الفقر. فأنت لا تجرؤ على عض اليد التي تطعمك. لهذا، تكمن هناك مخاطرة بأن تصبح منظمات المجتمع المدني ذبلاً للقطاع العام عندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات. فماذا يحدث عندئذٍ للتعددية؟ هل سيكون من الممكن لمنظمات المجتمع المدني الادعاء بأنها تتمتع بالشرعية وأنها قابلة للمساءلة أمام جمهورها المحلي؟

المجتمع المدني في المركز

إن لدى الجهات المانحة الرسمية، كما ذكر أعلاه، مسؤولية. فنحن بحاجة للضغط باتجاه معونات طويلة الأمد ذات فعالية، على الرغم من الطلب المحلي على ظهور قصير الأمد يهدد بدوره الملكية في الجنوب. مع ازدياد دعم الموازنة والموازنة القطاعية أصبح هناك حاجة أكبر لمجتمع مدني قوي ومستقل بطرق مختلفة. ويستطيع هذا المجتمع المدني تلبية أدوار مختلفة، كمتعهدين ومنفذين، ولكن ربما أكثر أهمية كمناصرين مستقلين يرصدون سلوك الحكومات في الشمال والجنوب وكميدان ومكان اجتماع للفاعلين المختلفين. ويستطيع المجتمع المدني أيضاً أن يراقب واقع تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وسياسات الجهات المانحة،... الخ. ولهذه الأدوار المختلفة تبعات مختلفة فيما يتعلق بالتناغم.

ولكن هناك شيء واحد أكيد، فالمجتمع المدني – الذي هُمّش من خلال إعلان باريس – يضع نفسه مجدداً في مركز النقاش التنموي. وهذا واضح ليس أقله من خلال كل العمل التحضيري الجاري للمنتدى رفيع المستوى في أكرا عام 2008. و فقط من خلال نهج مشترك بين جهات المجتمع المدني الفاعلة والجهات المانحة يصبح من الممكن الترويج لزيادة التوافق ولكن دون فقدان قيمة تعددية المجتمع المدني.

توماس ماست
مسئول البرامج
مركز سيدا (Sida) للمجتمع المدني

توماس برندين
مستشار متخصص بالمجتمع المدني
قسم المنظمات غير الحكومية في سيدا (Sida)

تدريبات إنترناك

لمزيد من المعلومات حول الدورات التدريبية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني أو إرسال إيميل على عنوان البريد الإلكتروني www.intrac.org/training.php training@intrac.org

التحليل والتخطيط الجنديان

Gender Analysis and Planning

18-16 كانون الثاني/يناير 2008

المدة: 3 أيام

الموقع: لندن (دون إقامة)

الموضوع: بناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 450 جنيه استرليني

يلتزم المخططون التنمويون والمنظمات غير الحكومية على نحو متزايد بإدخال منظور جندي في عملهم؛ - ولكن كيف تطبقه على أرض الواقع؟ تتناول الدورة التدريبية استخدام أدوات واستراتيجيات تحليلية لإعطاء الجندر أولوية في كل من الأجدنتين قصيرة وطويلة الأمد.

دورة متقدمة في المتابعة والتقييم التشاركي

Advanced Participatory Monitoring and Evaluation

28 كانون الثاني/يناير – 1 شباط/فبراير 2008

المدة: 5 أيام

الموقع: أكسفورد (مع إقامة)

الموضوع: التنمية التشاركية وبناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 999 جنيه استرليني

تعمق بالمتابعة والتقييم. سوف تتعلم كيف تضع نظاماً فعالاً مقارنةً بالتكلفة يستطيع أن يولد معلومات وبيانات ذات جودة من أجل أن يقدم للوكالات الإنمائية فهماً يعول عليه للمخرجات والنتائج وأثر المبادرات التنموية. هذه الدورة تقدم للممارسين الذين لديهم خبرة في المتابعة والتقييم

العلاقات الاستراتيجية، بناء الائتلافات، والتشبيك

Strategic Relations, Coalition Building, and Networking

8-6 شباط/فبراير 2008

المدة: 3 أيام

الموقع: لندن (دون إقامة)

الموضوع: تعزيز المجتمع المدني وبناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 450 جنيه استرليني

تتناول هذه الدورة العلاقات بين المنظمات غير الحكومية كجزء من عمليات التنمية الاستراتيجية. تعلم عن السياق الذي تحدث فيه هذه العلاقات وتفكر في المسائل وتوازن القوى والتوقعات من

أجل تحسين فعالية المنظمات. الدورة تقدم للممارسين الذين يودون البناء على مهاراتهم ليأخذوا ابتلاجاتهم وشبكاتهم إلى المستوى التالي.

التطوير التنظيمي

Organisational Development

22-18 شباط/فبراير 2008

المدة: 5 أيام

الموقع: أكسفورد (مع إقامة)

الموضوع: بناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 999 جنيه استرليني

المناصرة والتأثير على السياسات

Advocacy and Policy Influencing

7-3 آذار/مارس 2008

المدة: 5 أيام

الموقع: أكسفورد (مع إقامة)

الموضوع: تعزيز المجتمع المدني وبناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 999 جنيه استرليني

تعطي هذه الدورة التدريبية فهماً عميقاً لكيفية التأثير على عملية صنع السياسات في سياقك الخاص. سوف تتعلم مهارات تساعدك على وضع وتخطيط استراتيجيات مناصرة فعالة. حسن من قدرتك على الضغط على صناع القرار، واكتسب ثقة في الرجوع إلى الإعلام – اعط حياة جديدة لحملاتك!

تقييم الأثر

Impact Assessment

28-26 آذار/مارس 2008

المدة: 3 أيام

الموقع: لندن (دون إقامة)

الموضوع: التنمية التشاركية وبناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 450 جنيه استرليني

مع ازدياد الضغوطات على تحقيق نتائج والمساءلة، لم يكن هناك أبداً حاجة أكبر بالنسبة للمجتمع المدني والمنظمات التنموية الأخرى لتقييم الأثر طويل الأمد لعملهم. سوف تستطلع النقاش الحالي حول تقييم الأثر، وتراجع الممارسات والمنهجيات الحالية، وتتعلم كيف تقييم فعالية عملك.

إدارة الأشخاص

Managing People

11-9 نيسان/أبريل 2008

المدة: 3 أيام

الموقع: لندن (دون إقامة)

الموضوع: بناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 450 جنيه استرليني

تبصر في أسلوبك وسلوكياتك ومهاراتك في الإدارة وفي تأثيرها على الطرق التي تدير بها فريقك. سوف تساعدك هذه الدورة في فهم كيفية تفاعل الناس وكيف يمكن تحفيزهم. سوف تكتسب أيضاً مهارات قيادة الفرق، والعمل عبر الثقافات، وتأسيس أنظمة جيدة لمتابعة وتطوير موظفيك.

تدريب مدربين

Train the Trainers

23-25 نيسان/أبريل 2008

المدة: 3 أيام

الموقع: لندن (دون إقامة)

الموضوع: التنمية التشاركية

التكلفة: 475 جنيه استرليني

سوف تجهزك هذه الدورة التدريبية بالمهارات والأدوات والتقنيات المبدعة لتصميم وتقديم التدريب بطريقة تجعل التعلم ممتعاً وفعالاً. سوف يكون لديك الفرصة لتتعلم وتمارس وتحسن مهارات التقديم والتيسير.

تقييم الأثر

Impact Assessment

7-9 أيار/مايو 2008

المدة: 3 أيام

الموقع: لندن (دون إقامة)

الموضوع: التنمية التشاركية وبناء القدرات المنظماتية

التكلفة: 475 جنيه استرليني
